حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

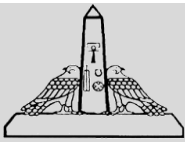

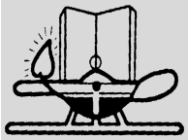

الآثار الأجتماعية للأصلاح الأقتصادى
دراسة حالة فى قرية مصرية

محمود زكى جابر*

أستاذ علم الأجتماع المساعد– كلية الآداب – قسم الأجتماع – جامعة حلوان
m.zaki2011@hotmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة الراهنة الى رصد كيفية تأثير سياسة الاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الحكومة المصرية فى الآونة الاخيرة على أوضاع الفئات الاجتماعية فى القرية المصرية، ومدى اشباع احتياجاتهم الاساسية من الغذاء والتعليم والصحة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

مقدمة

للاصلاح الاقتصادى فى مصر مصاحبات وانعكاسات اجتماعية ذات طبيعة سلبية حيث تتضرر منه غالبية الفئات الاجتماعية من الفقراء وذوى الدخول الثابتة والمحدودة بل كافة الفئات فى المجتمع المصرى بشكل عام والريف بوجه خاص. حيث تؤدى هذه السياسة الى ارتفاع الاسعار، وانخفاض فرص العمل الجديدة والتضخم، فتطبيق أى سياسات انكماشية من نوع برامج صندوق النقد الدولى(*) سوف تضرب الفقراء بشدة، وقد ترتفع نسبة الفقراء فى الريف والحضر، وكذلك ترتفع فجوة الفقر ويرفع برنامج الاصلاح الاقتصادى خط الفقر سواء فى الريف او الحضر.

من هذا المنطلق تهدف الدراسة الراهنة الى رصد كيفية تأثير سياسة الاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الحكومة المصرية فى الآونة الاخيرة على أوضاع الفئات الاجتماعية فى القرية المصرية، ومدى اشباع احتياجاتهم الاساسية من الغذاء والتعليم والصحة.

اولا: الاطار النظرى والمنهجى

١- تساؤلات الدراسة

أ- ماطبيعة سياسةالأصلاح الأقتصادى التى أنتهجتها الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة؟

ب -هل اثرت هذه السياسة على أشباع الاحتياجات الغذائية للريفيين؟

ج - هل اثرت هذه السياسة على أحتياجات الريفيين التعليمية؟

د - هل أثرت هذه السياسة على أحتياجات الريفيين للعلاج؟

ه - هل أدت سياسة الاصلاح الى تزايد معدل الفقراء فى الريف ؟

٢- مفاهيم الدراسة

- **الاصلاح الاقتصادى**

هى سياسة اقتصادية ترى بضرورة خفض الانفاق العام الحكومى كواحدة من سياسات التكيف الهيكلى واصلاح الاقتصادى، كالغاء الدعم الحكومى للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة وكذلك رفع الدعم عن السلع الاساسية مثل السكر والزيت والدقيق والارز..... الخ.

- **الحاجات الاساسية**

هى المتطلبات الضرورية التى تمثل ضرورة حيوية فى حياة الانسان، كالغذاء والمسكن والملبس ووالخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل، الى جانب المشاركة فى صنع القرار وستركز الدراسة على الغذاء والصحة والتعليم

- **الفقر**

يتبنى الباحث مفهوما للفقر يجمع بين بعدين مهمين هما فقر القدرة وفقر القوة حيث يشير فقر القدرة الى الاستبعاد ومن ثم الحرمان من فرص العمل والاعداد والتاهيل التعليمى والمعرفى و الصحى والغذائى. أما فقر القوة فيشير الى الحرمان من تملك الاصول الراسمالية ومن فرص عمل مستقرة لها عوائد تلبى الحاجات الاساسية، والحرمان من المشاركة فى صنع القرارات ذات الصلة بسياسات توزيع الثروة والسلطة على المستويات العامة والقطاعية، والتمتع بالحقوق الانسانية التى تعد وجها لاشباع

الحاجات بمعناها المادى و الاجتماعى والسياسى، والتى تتضمن حق التعليم والعمل والسكن والغذاء والصحة والمشاركة السياسية.

- **الفقر إجرائيًا**

يقصد بة الفقر المصاحب لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى حيث ابتلاع التضخم لاى زيادة محدودة فى الدخول، وارتفاع الاسعار ارتفاعا حادا يجعل اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة يواجهون صعوبات فى اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية، و عدم توافر فرص عمل وفرص الاعداد و التاهيل التعليمى و الصحى و الغذائى نتجة للاثار المترتبة على هذة السياسات.

٣-الاجراءات المنهجية

- **المنهج**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وذلك بهدف الاجابة على التساؤلات السابقة، ورصد و تحليل مصاحبات سياسات الاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها مصر فى الاونة الاخيرة على الاوضاع الاجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية فى الريف، و سيتم التحليل على المستوى الكلى _ الريف- و على مستوى قرية الدراسة الميدانية.

- **مجتمع وحالات الدراسة**

وقع الأختيار على **قرية** "**الرياينة**" وهى أحدى قرى محافظة الاقصر، وتقع على بعد ٢٤ كيلو متر جنوبا، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٥ ألف نسمه، وتعتبر زراعة قصب السكر هى النشاط الأقتصادى الأساسى، وتضم القرية عددا من المؤسسات الحكومية منها بنك القرية، ووحدة صحية والجمعية الزراعية، ووحدة للتضامن الاجتماعى، ومكتب بريد، وعددا من المؤسسات التعليمية؛ مدرسة اعدادى، وثلاث مدارس ابتدائى ، ومعهد أزهرى، ومدرسة خاصة. ويبلغ الزمام الزراعى للقرية حوالى ٢٠٠٠ فدان منها حوالى ٨٠٠ فدان أصلاح زراعى.

وقد تم أختيار **عينة عمدية** قوامها تسع أسر كحالات للدراسة تمثل الطبقات الأساسية فى قرية الدراسة؛ بواقع ثلاث أسر للطبقة الغنية، ومثلهم من الطبقة الوسطى، والطبقة الفقيرة، وتم أختيار أسرة من كل شريحة لكل طبقة (اسرة من الشريحة العليا، وأسرة من الشريحة الوسطى، وأسرة من الشريحة الدنيا)، وأشترط أن يكون حجم الأسرة خمسة أفراد فأكثر، وذلك على النحوالتالى:

توزيع العينة حسب الحيازة الزراعية (بالفدان)

الطبقات	الطبقة الغنية			الطبقة الوسطى			الطبقة الدنيا		
وشرائحها	العليا	الوسطى	الدنيا	العليا	الوسطى	الدنيا	العليا	الوسطى	الدنيا
فئات الحيازة	١٠ فدان	٧+	٥+	٤+	٣+	٢+	١-	معدم	
حجم الأسرة	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٦

وجدير بالذكر ان الحيازة ليست المصدر الوحيد للدخل ، حيث تجمع بعض الشرائح وخاصة فى الشرائح الطبقية الغنية والوسطى ؛ بين الوظيفة والحيازة ،أو بين التجارة والحيازة ، وكذلك فى الشرائح الدنيا فتجمع بين الحيازة القزمية والعمل الاجير (حائز أجير)، أما المعدم الى جانب عمله الاجير؛ لديه وزوجته تجارة خضار أو بائع متجول.....الخ

- **أداتى جمع البيانات**

جمعت الدراسة بين أداتين لجمع البيانات : الاولى **دليل دراسة حالة الاسرة** ، والثانية **دليل للمناقشة الجماعية** لعدد من أرباب الأسر خارج حالات الدراسة، واشتمل كل دليل على أربعة محاور (البيانات الاساسية– اثر أ ستعادة تكلفة الخدمة على الغذاء – أثر استعادة تكلفة الخدمة على التعليم– أثر استعادة تكلفة الخدمة على الصحة)، وقدعنى المحور الخاص بالغذاء بالاجابة على التساؤل الاول، وأختص المحور الخاص بالتعليم بالاجابة على التساؤل الثانى ، وأجاب المحور الثالث على التساؤل الثالث .

- **مصادر البيانات**

أعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

أ– البيانات المكتبية: وتمثلت فى البحوث والدراسات السابقة حول السياسات الأقتصادية وانعكاسها على الاوضاع الاجتماعية للريفيين، والواقع الاجتماعى، والبيانات الحكومية الرسمية من المسوح والبحوث والاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء.

ب – البيانات الميدانية: وتضمنت البيانات الكيفية التى تم الحصول عليها من خلال المقابلات

المتعمقة مع حالات الدراسة من الاسر التى تم تطبيق دليل دراسة الحالة معها، وأيضا من خلال تطبيق دليل المناقشة الجماعية مع مجموعة من أرباب الاسر بقرية الدراسة.

ثانيا: التجربة المصرية الأولى مع صندوق النقد و سياسة الاصلاح الاقتصادى

تعتبر سياسة الاصلاح الاقتصادى ليست جديدة على مصر، حيث تم تطبيقها تحت مسمى الانفتاح الاقنصادى منذ منتصف السبعينات، وتحت مسمى برنامج التثبيت الهيكلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧، وقد اوصل مصر– مثلما اوصل دول نامية كثيرة سارت على نفس الطريق – الى مأزق خطير اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. حيث ادت اجراءات الصندوق **على المستوى الاقتصادى** الى عجز الاقتصاد عن تحقيق اى زيادات تذكر فى الانتاج، بل تشير المؤشرات الى تناقص الناتج المحلى الحقيقي، وتناقص متوسط الدخل الفردى الحقيقي حتى عام ٢٠٠٠، وتزايدت أعداد المتعطلين مع توقف الاضافات الصافية الى الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى، وقل الطلب على الايدى العاملة لاحلال الطاقات القائمة؛ بطاقات تنطوى على تكنولوجيا ذات كثافة راسمالية عالية.[١]

اما **على المستوى الاجتماعى،** فقد تهتك النسيج الاجتماعى تحت وطأة البطالة وتقليص الدعم والانفاق الاجتماعى العام، والتضخم والتفاوت المتزايد فى توزيع الدخول والثروات، اضافة الى مشكلة البطالة التى تنذر بقلاقل اجتماعية وسياسية، حيث ان النسبة الكبرى من المتعطلين من شباب المتعلمين، وفى ظل هذا المناخ الاجتماعى استشرى التشاط الطفيلى والفساد والجريمة. والادمان والعنف واصبحت مقاومة هذه الامراض الاجتماعية اكثر صعوبة عن ذى قبل[٢].

وارتفع المستوى العام للاسعار بمعدلات كبيرة، ليس فقط من جراء التضخم، بل من سياسة متعمدة لرفع الاسعار فى سياق سياسة تحرير الاسعار والتخلص من الدعم، وارتفعت الديون الخارجية والتزامات خدمتها الى مايجاوز حدود الخطر، وعجز الاقتصاد المصرى عن توليد موارد كافية للوفاء بهذه الالتزامات الخارجية وصاحب ذلك تزايد كبير فى اعتماد مصر على الخارج وتعميق شديد لعلاقات التبعية[٣].

وعلى **الصعيد السياسى**؛ فان عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى افرز من عدم الاستقرار السياسى ما أدى الى تمسك السلطة بالقوانين والاجراءات الاستثنائية المقيدة للحريات وعلى رأسها قانون الطوارىء، وهو الذى حد من امكانات المشاركة الديمقراطية الضرورية لزيادة الانتاج. أما على الصعيد الخارجى، فان ازدياد الاعتماد على الخارج حد من حرية الحكومة فى اتخاذ القرارات من منطلق المصلحة الوطنية بل من منطلق من لايملك قوته لايملك حرية قراره (٥)

١- التضخم والأجور والدعم.

أشارت تقديرات تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ وتقدير الامم المتحدة عن التنمية البشرية لنفس العام الى ارتفاع معدل النمو النسبى للتضخم فى مصر الى ٥. ١٢ ٪ فى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ثم الى ٢٢,٥ ٪ عام ١٩٩١ ثم انخفاضه الى ١٢,١٪ فى عام ١٩٩٣ ثم إلى ٨,١٪ عام ١٩٩٤(٦).

ورغم هذا الانخفاض فى معدل التضخم منذ ١٩٩١ ظل عبئه كبيرا على الفقراء ومحدودى الدخول حيث استمر ارتفاع معدل اسعار السلع والخدمات الاساسية ؛ فارتفع معدل اسعار المستهلك الى ١٢٪ وهذا يعنى تزايد حدة مايواجه اصحاب الدخول المحدودة من صعوبات فى اشباع الحاجات الضرورية، وذلك بالنظر الى ان هذا الارتفاع ينصرف الى سلع ضرورية يعتمد عليها اعضاء هذه الفئات الاجتماعية فى حياتهم، وهو ما يظهر بوجه خاص فى مجال الغذاء وتحديدا الحبوب والنشويات (٧)

وتشير أحدى الدراسات الى ارتفاع اسعار المستهلك فى مصر منذ شرعت الحكومة فى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى منذ عام ١٩٨٧ وتحرير السياسات السعرية والتسويقية الزراعية وتقليص برنامج دعم الغذاء، حيث زاد الرقم القياسى لاسعار المستهلك فى المناطق الحضرية من ١٠٧عام ١٩٨٧ الى ٢٤٣ عام ١٩٩٢، وزادت اسعار الحبوب والنشويات من ١١٢,٩ الى ٣٤٨ خلال نفس الفترة، وفى المناطق الريفية زاد الرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال نفس الفترة من١٠٤ الى ٢٧٣ والرقم القياسى للاغذية والمشروبات من ١٠٢,٨ الى ٢٣٠، واسعار الحبوب والنشويات من١٠٠ الى ٢٨٧ (٨)

٢- عدم التناسب بين الاجور والاسعار

يعانى اعضاء الفئات الاجتماعية الفقيرة ومحدودى الدخل من تدهور مستمر فى دخولهم الحقيقية مع ابتلاع التضخم اى زيادة محدودة تطرأ على دخولهم وأجورهم المحدودة، وتشير احدى الدراسات الى ان الاجور فى مصر لم تتطور بما يواكب الزيادة فى مستوى اسعار المستهلك، حيث انخفضت اجور العاملين بالحكومة وقطاع الاعمال خلال التسعينات، كما كانت الزيادة محدودة فى اجور العاملين بالقطاع الخاص (٩)

كما اوضحت دراسة بعنوان "تأثير برنامج الاصلاح الاقتصادى على الامن الغذائى "انخفاض الاجور فى مصر بمعدلات متفاوتة فى القطاع الحكومى وقطاع الاعمال والقطاع الخاص، حيث انخفضت اجور حوالى ١٢ مليون عامل بشكل مباشر لتدنى اجورهم الحقيقية مقارنة بمتوسط ارتفاع الاسعار (١٠)

كما تشير تقديرات لوزارة القوى العاملة عام ١٩٩٥ الى ان متوسط الاجر السنوى للفرد فى مصر ارتفع بنسبة ٢٥٠ ٪ خلال ١٩٨٤-١٩٩٤ بينما ارتفعت الاسعار بنسبة تزيد عن ٥٠٠٪ مما يعنى انخفاض الاجور الحقيقية خلال هذه الفترة بنسبة ٢٥٠٪ (١١)

ويضاعف من الاثار الاجتماعية، انخفاض معدلات الانفاق على الخدمات، وتطبيق سياسة استعادة التكلفة التى تنص على اقتضاء الحكومة رسوما مقابل الخدمات التى تستمر فى تقديمها، ويعنى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم والصحة والحرمان المتزايد لكثير من الفئات

الاجتماعية [١٢] وترتبط القفزات الكبرى فى المستوى العام للاسعار بواحد او اكثر من الاسباب التالية:

- اعادة هيكلة الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة، ولاسيما تراجعها عن سياسة دعم معيشة الفقراء وذوى الدخول المنخفضة، وتراجعها عن تقديم الخدمات العامة، والسلع الضرورية ،مما ادى الى ارتفاع اسعارها ارتفاعا كبيرا.
- تخفيض قيمة العملة حيث تؤدى الى ارتفاع اسعار الواردات، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بمعدلات كبيرة.
- تزايد انكشاف الاقتصاد المصرى على الخارج وتزايد تعرضه للصدمات الخارجية .
- عجز الموازنة وتمويله تضخميا، فقد تزايد التضخم بمعدل سنوى قدره ١٢,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٥ [١٣]

٣- اسباب محدودية تأثير دعم الدولة للسلع الاساسية فى الحد من الاثار الاجتماعية للتضخم :

- ✓ الرضوخ لضغوط خارجية لتخفيض او الغاء الدعم المقرر للسلع الضرورية التى تستهلكها الفئات الفقيرة، باعتبار ان هذا الدعم عقبة فى وجه تطبيق اليات السوق، من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين، ويعتبر تطبيق هذه الاليات هى احد عوامل ارتفاع معدلات الفقر واختلال توزيع الدخول فى مصر ،حيث ادى تنفيذ هذا البرنامج الى تقلص الدعم الذى كانت تقدمه الحكومة للمواطنين بسبب ترشيد الانفاق على الدعم، وامام تضخم الدعم وارتفاع اسعار الواردات من السلع الغذائية فى السوق العالمية من الزيت والسكر والقمح والدقيق، واصبحت اسعار الكمية المحدودة من السلع التى تقدم للمواطنين – فى اطار الدعم – تقترب من اسعار السوق الحرة [١٤]
- ✓ مشكلة فاعلية الميكانزمات والوسائل الحكومية اللازمة لضمان وصول الدعم الى الفئات المستحقة وليس الى فئات اخرى محلية قادرة ماليا او الى جهات اجنبية، وهى مشكلة مثارة فى مصر منذ عقود . فقدرت أحدى الدراسات أنه فى عام ١٩٨٥ كان متوسط نصيب أدنى ٦٠ ٪ دخلا من سكان الحضر فى مصر من الدعم حوالى ٤.٩٩ جنيها للفرد مقارنة بحوالى ٦ .١١جنيها للفرد فى فئة أعلى ١٠ ٪ من سكان الحضر دخلا [١٥]

كما أوضحت دراسة أخرى لفريق من الاقتصاديين المصريين، أن جزءا لايستهان به من مبالغ الدعم المخصصة لخفض تكاليف انتاج عدة سلع أساسية بغرض خفض أسعار بيعها يذهب الى القطاع الخاص، وهو مايظهر فى مجالات دعم الاسمنت والاسمدة والمبيدات والاعلاف وحديد التسليح والطاقة ومعظم الدقيق الفاخر (مصانع الحلوى)، وحوالى ربع كمية السكر المدعم (مصانع المياه الغازية والحلوى).اضافة الى أن نسبة كبيرة من دعم الدولة لهذه السلع تتجه لخدمة مصالح الدول الغربية ومنتجاتها. ففى عام ١٩٨٧ بلغت اعتمادات دعم القمح والدقيق (٨٥٨) مليون جنيه بنسبة ٥٥ ٪ من اجمالى اعتمادات الدعم ، بينما بلغ نصيب القمح المحلى من جملة الدعم للقمح والدقيق ٥ .٪ فقط، وحصل القمح المستورد على ٧١ ٪ والدقيق المستورد (٥ .٢٨٪) من اجمالى هذا الدعم[١٦]

٣-: حصاد التجربة الأولى لسياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر

أدى تراجع الانفاق الأجتماعى للدولة على الخدمات والدعم السلعى، بعد تطبيق سياسة أستعادة تكلفة الخدمات الى مزيد من استنزاف الكادحين وافقارهم؛ فقد انخفض هذا الانفاق كنسبة من الناتج القومى خلال الفترة ٨٢/٨١- ٩٥/٩٤، من ٢١.٢ ٪ الى ٩.٢ ٪ على التوالى، وكنسبة من الانفاق العام من ٣٠,٧٪ الى١٩,٧٪. وأدى هذا الى ارتفاع أسعار الغذاء، ومختلف الاحتياجات الضرورية لاعادة الانتاج الضرورى لمعيشة الكادحين وأسرهم الى تخفيض إنفاق هذه الاسر على احتياجاتها من الغذاء والكساء والصحة والتعليم [١٧] . فهى الشرائح الاكثر تأثرا بانخفاض الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة؛ وبالتالى اتجاه قاعدة الفقراء الى الاتساع. وأكد "إبراهيم العيسوى" فى دراسته "هموم اقتصادية مصرية" أن النتيجة النهائية خلال سنوات تطبيق ما يسمى برنامج الاصلاح الاقتصادى فى هذه الفترة ارتفعت نسبة الفقراء فى مصر من حوالى ٣٩٪ فى سنة ١٩٩٠- ١٩٩١الى ٤٨٪ فى سنة ٩٥/ ١٩٩٦ بل والاخطر من ذلك أن الشرائح من غير الفقراء قد تدهورت احوالها وانضمت الى صفوف الفقراء[١٨]

ثالثا: التجربة المصرية الثانية لسياسة الأصلاح الأقتصادى بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو

عقب تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ دخلت مصر مفترق طرق خطير أدى الى تدهور الأوضاع الأقتصادية نتيجة للأوضاع التى مرت بها مصر خلال الفترة ٢٥ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣. فلم يعد أمام الحكومة مزيد من الخيارات لتحسين حالة الأقتصاد والعودة بمصر إلى حالة الأستقرار والأمن وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين مما ادى بها للأتفاق مع صندوق النقد الدولى والألتزام بتطبيق توجيهاته التى شملت القيام بحزمة من الأصلاحات النقدية والمالية أملا فى أن يتمكن الأقتصاد المصرى من التعافى ومواجهة التحديات القائمة وتحقيق معدلات فى النمو والتشغيل تتناسب مع الواقع الاجتماعى لمصر.

وكان من بين حزمة القرارات الأقتصادية؛ قرار تحرير سعر الصرف أمام الدولار، وكان أمام الحكومة المصرية خياران لتحرير سعر الصرف، إما الخفض التدريجى لسعر الصرف، او التعويم، وأختارت الحكومة التعويم تحقيقا لشروط صندوق النقد الدولى للحصول على قرض، ونتيجة لهذا القرار أرتفعت أسعار السلع ممأأثر على الأسر المتوسطة والفقيرة وأدى الى حدوث خلل فى المنظومة الأجتماعية وفى أولويات الأسرة المصرية. ولكى تتفادى الحكومة آثار هذا القرار لجأت الى حزمة من الأجراءات الأحترازية الأصلاحية لتحقيق الأستقرار الأقتصادى على المدى البعيد؛ منها إقرار برنامج تكافل وكرامة، وقروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وحدات سكنية للشباب.

- **السياسات الأقتصادية الأصلاحية**

تلخصت هذه القرارات التى أتخذتها الحكومة فيما يلى :

١-وافقت الحكومة خلال شهر يناير ٢٠١٦ على زيادة ثمن المتر المكعب من المياه، وبلغت الزيادة فى تعريفة المياه نحو ٧٠ مقارنة بأسعار المحاسبة قبل ٢٠١١.

٢-وافقت الحكومة – فى إطار خطتها لرفع الدعم تدريجيا على مدار سنوات – على رفع أسعار الكهرباء حيث قفزت خلال السنوات السبع التى تلت الثورة الى ثلاثة أضعاف .

٣-أعتمد مجلس النواب فى عام ٢٠١٦ قرارات برفع أسعار بعض الرسوم والخدمات الحكومية، أبرزها زيادة الحد الاقصى لرسوم اصدار صور قيود وقائع الزواج والطلاق، وزيادة الحد الاقصى لمقابل إصدار البطاقات الشخصية أو تغيير بياناتها، وكذلك رسوم المصريين الراغبين فى العمل خارج البلاد من ٦٠ جنيه الى ٢٠٠جنيه للمؤهلات العليا، ١٠٠ لغيرهم، ورفعت الحكومة الرسوم الجمركية على حزم من الواردات كالسلع الترفيهية والسيارات والسجائر والاجهزة الالكترونية وغيرها من وسائل الترفيه .

٤-تم تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتكون بدلا عن الضريبة العامة على المبيعات لتصبح ١٤ بدءا من العام المالى ٢٠١٧- ٢٠١٨ مما ادى الى زيادة اسعار بعض السلع الاساسية، فقفزت أسعار اغلب السلع الغذائية الى مستويات غير مسبوقة.

٥-قررت الحكومة رفع أسعار البنزين والسولار وغاز السيارات والمنازل واسطوانات الغاز بعد تحرير سعر الصرف مما ضاعف أسعار الطاقة فى مصر بنحو ست مرات منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٨؛ وتسبب ذلك أيضا فى صعود أسعار الكثير من السلع خاصة المواصلات والنقل والشحن والخضراوات [١٩] ممادفع البنك المركزى الى رفع أسعار الفائدة بنسبة ٧ % لتصل الى ١٨٪ و١٩٪ على الايداعات والقروض لمواجهة التضخم الذى قفز بسرعة بعد قرار التعويم[٢٠] وأختلف المهتمون بالشأن الاقتصادى والاجتماعى بخصوص هذه السياسات الاقتصادية ؛ فمنهم من رأى بأن هذه السياسات ستكون ايجابية على المدى البعيد ، ومنهم من رأى أن لها نتائج سلبية وخطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على الشرائح الفقيرة والوسطى؛ فعلى المستوى الاقتصادى أحدث تحرير سعر الصرف والقفزة الهائلة للدولارصدمة كبيرة فى الاسواق المصرية ،حيث تلى ذلك قفزات فى أسعار السلع والوقود والادوية والنقل والمواصلات ومواد البناء، الى جانب أرتفاع اسعار الخضر والفاكهة ؛ أنعكست كل هذه الزيادات على الأوضاع المعيشية لشرائح المجتمع المختلفة، وخاصة أن مصر تستورد كميات كبيرة من أحتياجاتها الأساسية من الخارج ووجود صعوبات فى جذب الأستثمارات الأجنبية ، وتراجع مؤشر السياحة[٢١]

أما على الصعيد الاجتماعى؛ فإن حزمة الأجراءات التى أصدرتها الحكومة المصرية إبان قرار التعويم لم تتناسب مع الطبيعة الديموغرافية والواقع الاجتماعى المصرى، فلم تأخذ فى الحسبان الزيادة السكانية المضطردة والتى وصلت ٢٠١٢ -٨٣ مليون ثم الى ٨٦ مليون عام ٢٠١٤[٢٢] وازدات معدلات البطالة بين الشباب من ٢٦,٣ ٪ عام٢٠١٢ الى ٣٨,٣ ٪ عام ٢٠١٤ وفقا لتقديرات منظمة العمل العربية[٢٣] ومن الانعكاسات السلبية لهذه الاصلاحات؛ تدهور الأحوال المعيشية من صحة وتعليم ونقل ومواصلات وسكن وزيادة نسبة التسرب من التعليم، وظهور عدد من حالات الانتحار نتيجة للضغوط الاقتصادية، وزيادة معدلات الطلاق والتفكك الأجتماعى، وأرتفاع معدلات الفقر فبعد أن كانت نسبته فى ٢٠٠٨ (٢٠,٧٪) أرتفعت الى ٢٥٪ عام ٢٠١١ ثم الى ٢٦,٣٪ عام ٢٠١٤ ثم الى ٢٨,٧٪ عام ٢٠١٥ [٢٤]

وسنعرض فى السطور التالية لإهم الأثار الاجتماعية التى ترتبت على الاصلاحات الاقتصادية والقرارات الاقتصادية ، وذلك بشكل تفصيلى.

- **الأثار الأجتماعية للقرارات الاقتصادية الاخيرة**

١. **أرتفاع معدلات البطالة :** أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الى ان معدل البطالة فى مصر وصل الى ١٣,٢٪ عام ٢٠١٣ وصل عام ٢٠١٤ الى ١٣,٤٪ ليبلغ عدد العاطلين ٣,٦ مليون نسمة فى ٢٠١٦ بمعدل ١٢,٥ % أنخفض فى ٢٠١٧ الى ٣,٥ بدرجة اكبر بين المتعلمين من الشباب لتصل فى الفئة ١٥- ٢٩ عاما الحاصلين على مؤهل عال الى نحو ٣٤٪ عام ٢٠١٧[٢٦] من اجمالى المتعلمين

٢. **أرتفاع معدلات الفقر:**أكدت البيانات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ارتفاع معدلات الفقر من ٢٥,٢٪ عام ٢٠١٠ -٢٠١١ ثم الى ٢٦,٣٪ عام ٢٠١٢-٢٠١٣ ثم الى ٢٨,٧٪ عام ٢٠١٥ [٢٧] وقد أرتفعت نسبة الفقر المدقع من ٢.٩٪ الى ٣.٦٪ ثم الى٦.١٪ من٢٠٠٨ /٢٠٠٩ ، ٢٠١٠/٢٠١١، وتشير الاحصاءات الى أن ٥١٪ من سكان ريف الصعيد فقراء مقابل ٤٤٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتنخفض النسبة الى ٢٩٪ فى حضر الصعيد، مقابل ٢١٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغت نسبة الفقراء الجدد فى ريف الصعيد نحو٤٣,٦٪ مقابل ١٠,٦٪ فى حضر الصعيد، أما فى الدلتا فقد بلغت نسبة الفقراء الجدد ٣٤٪ مقابل ٩ ٪ فى حضر الدلتا [٢٨] فتؤكد هذه البيانات ان ارتفاع أعداد ونسب الفقراء تزامن مع أرتفاع اسعار السلع الغذائية وغلاء المعيشة فى مصر؛ وذلك كنتيجة حتمية لزيادة معدل التضخم فى مصر بعد رفع الدعم عن حزمة من السلع الأساسية التى يحتاجها الريفيون أهمها الوقود والكهرباء والغاز حيث أوضحت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء؛ زيادة معدل التضخم فى ديسمبر ٢٠١٧ ليبلغ ٢٢,٣٪ مقارنة بشهر ديسمبر٢٠١٦ [٢٩] وأتجهت القيمة الشرائية للنقود نحو الانخفاض بشكل جامح – التضخم الجامح – نتج عنه أرتفاع تكاليف المعيشة لفئات واسعة من المجتمع .

٣. **ظهور مشكلات اجتماعية جديدة:** أدت إجراءات الاصلاح الى تغيرات أكثر خطورة على مستوى ديموغرافية المجتمع المصرى حيث بلغ تعداد السكان وفقا لإحصائية ٢٠١٧حوالى ٩٥ مليون نسمة يسكنون على ٧,٨ ٪ من مساحة مصر الكلية التى تبلغ مليون كيلو متر مربع، يتركز أغلبهم فى المناطق الحضرية خاصة فى مدن القاهرة والجيزة والاسكندرية وحيث الحركة الاقتصادية افضل، أرتفعت الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر بحثا عن فرص العمل التى تتركز فى المدن الكبرى؛ حيث شكلت هذه الهجرات عاملا خطيرا فى بنية المجتمع المصرى وزادت حالة الاحتقان الداخلى بين المواطنين، إضافة الى تدهور العلاقات الاجتماعية وتفكك الكثير من الاسر؛ إما لقلة ذات اليد وضعف الامكانيات المادية، أونتيجة لهجرة البعض الى الخارج، مما زاد من الاعباء النفسية والادوار الاجتماعية على الامهات والزوجات وأثقل كاهل الاسرة المصرية بمزيد من الاعباء فى ظل غياب الاباء. وشكل هذا بيئة خصبة لتفاقم المشكلات الاسرية وزيادة حالات الطلاق، وزيادة نسبة التسرب التعليمى وتفشى جرائم القتل والسرقة بالاكراه والاتجار بالمخدرات والتحرش، وانتشار الأمراض الأجتماعية والأخلاقية، إضافة لظهور عدد من حالات الأنتحار خلال السنوات الاخيرة ، حيث كشفت إحصائية رسمية لمنظمة الصحة العالمية أن هناك ٨٨ حالة انتحار من بين كل ١٠٠ ألف مواطن مصرى عام ٢٠١٤ حيث ربط البعض بين الانتحار والظروف المعيشية الضاغطة[٣٠] وحسب التقرير الصادر فى اليوم العالمى لمكافحة الانتحار عام ٢٠١٥ قد وقعت ١٥٧ حالة انتحار منذ مطلع هذا العام حتى أغسطس

٢٠١٥ بخلاف الحالات التى تم إنقاذها ، كما أكد تقرير الامن العام الذى تصدره وزارة الداخلية سنويا أن عام ٢٠١٧ شهد ٢٥٣ حالة أنتحار وشروع فيه[٣١]

٤. **أرتفاع معدلات الطلاق:** تفاقمت ظاهرة الطلاق خلال السنوات الاخيرة فى المجتمع المصرى حيث وصلت الى مستويات غير مسبوقة عام ٢٠١٥ حيث سجل أكثر من ١٩٩ ألف حالة طلاق بزيادة قدرت ب٨٩الف حالة عن العام السابق ٢٠١٤، وتؤكد الاحصاءات الرسمية أن المحاكم المصرية شهدت فى تلك الفترة تداول حوالى ١٤ مليون قضية طلاق[٣٢] ورغم تراجع معدلات الطلاق عام ٢٠١٧ حيث سجل ١٩٠ الف حالة مقابل ١٩٢ عام ٢٠١٦ فتحتل مصر المرتبة الثالثة عالميا فى ارتفاع معدلات الطلاق بعد الاردن والكويت [٣٣] وفى تقرير سابق لمنظمة الامم المتحدة ؛ أوضح أرتفاع نسبة الطلاق فى مصر من ٧٪ الى ٤٠٪ خلال الخمسين عاما الاخيرة ، وان هناك ٢٥٠ حالة طلاق فى اليوم الواحد، بمعدل حالة طلاق كل ٤ دقائق فى مصر [٣٤] ويرجع البعض أرتفاع معدلات الطلاق خلال العشرين عاما الماضية الى عوامل أقتصادية وأجتماعية، الا ان العامل المادى وفقا لراى الخبراء من أهم الاسباب التى تقف وراء أكثر حالات الانفصال فى المجتمع المصرى، حيث كثرة المشاكل المادية بين الزوجين وخاصة فى الطبقة الوسطى التى أصبحت تعانى منذ ثورة ٢٠١١ من تدهور فى الاحوال المعيشية وزيادة أسعار السلع وتكاليف الحياة مما أفقد رب الاسرة القدرة على تحمل الاعباء فى ظل تفاقم الوضع الاقتصادى وقلة الوظائف المتاحة وضيق ذات اليد فالتردى الاقتصادى الذى يعانى منه المصريون بشكل عام والريفيون بشكل خاص أثر على نسب الزواج والطلاق، فكثير من الشباب أنهوا تعليمهم وأنضموا لقائمة العاطلين لعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل تتناسب مع أعداد الخريجين، وغلاء الاسعار دفع الشباب للتراجع عن الزواج لتكلفته العالية واعباءه الكبيرة، ودفع البعض الاخر الى الانفصال وهو ماكدته النشرة السنوية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء حول أحصاءات الزواج والطلاق فقد بلغ معدل الطلاق ٢٠١٧ (٢,١٪)، بمعدل ١٩٠ الف حالة طلاق كما سبقت الاشا رة ، وتراجع معدل الزواج بنسبة ٤٤,٨٪ [٣٥]

٥. **تزايد حدة التفاوت الطبقى وتآكل الطبقة الوسطى:** ينقسم التكوين الأقتصادى المصرى الى ثلاث طبقات رئيسية، وعدد من المواقع الطبقية البينية – المختلطة والمتناقضة – بين هذه الطبقات . تقع الطبقة العليا وهى طبقة الأغنياء على قمة الهرم الطبقى، وتمتلك وسائل الانتاج ومقومات الحياة الكريمة من تعليم وصحة وسكن وغذاء. وتحتل الطبقة الفقيرة أسفل الهرم الطبقى وتتسم بمستويات متدنية للغاية من التعليم والصحة والسكن والغذاء. وتقبع بين هاتين الطبقتين الطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث، وتمتلك قدرا من مقومات الحياة يمكنها من الحصول على مستويات معتدلة من التعليم والصحة والسكن والغذاء والثقافة، وهى تمثل رمانة الميزان؛ حيث تلعب دورا بارزا فى إحداث التوازن الأقتصادى والأجتماعى ، ويمثل وجودها قاطرة التنمية والعامل الاساس فى الحراك المجتمعى ، ولها دور فعال فى تحقيق العدالة الأجتماعية ومنع الجرائم وتحقيق السلم الأجتماعى [٣٦] الا انها مع خلل السياسات الحكومية، وسوء الأحوال المعيشية والارتفاع الجنونى لإسعار السلع الاساسية والخدمات وانخفاض مستوى المعيشة وتدنى الأجور[٣٧] ، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ بدأت تعانى من التآكل والتفكك، وتركزت الثروات فى يد قلة قليلة من الطبقة المسيطرة فقد استحوذت الشريحة العليا من

المصريين بنسبة ١٠٪ من اجمالى السكان على ٢٥٪ من الناتج المحلى الأجمالى. وبالتالى تزايدت الفوارق الطبقية واتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء حيث أظهرت مؤشرات الدخل والأنفاق والأستهلاك فى مصر تفاوتا واضحا فى توزيع الدخل وحجم الانفاق بين الفئة الدنيا والفئة العليا؛ حيث وصلت نسبة من هم تحت خط الفقر الى حوالى ٢٥٪ من اجمالى السكان، واتسعت الفجوة بين الطبقتين، وزادت الاعداد الداخلة الى سوق العمل، ممانتج عنه معدلات عالية من البطالة، كما سبقت الأشارة وخاصة بين خريجى الجامعات مقارنة بالفئات الاخرى مما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة التفاوت الطبقى [٣٨] كما أزدادت الهوة بين الريف والحضر سواء من ناحية الكثافة السكانية او من ناحية معدلات الفقر فوفقا لمؤشرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ارتفعت نسبة الفقر فى الريف عن مثيلاتها فى الحضر والاقاليم بدرجات كبيرة[٣٩]

- **الأثار الأجتماعية لقرارات الاصلاح الاقتصادى على الاسر الريفية**

أدى تطبيق سياسة إستعادة تكلفة الخدمات الى أرتفاع أسعار الغذاء والحاجات الأساسية لمعيشة الأسرة الريفية مما جعلها تخفض إنفاقهاعلى الاحتياجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم[٤٠] وتشير البيانات فى هذ الصدد الى أرتفاع معدلات التضخم فى مصر؛ أرتفاع متصاعد ومستمر فى مستوى الأسعار نتيجة لإنخفاض قيمة النقود ووصلت الاسعار بعد هذه القرارات الى خمسة عشر ضعفا لمستواها من قبل، وساهم فى ذلك كما سبقت الأشارة إنخفاض معدلات إنفاق الدولة على الخدمات وتطبيق سياسة استعادة التكلفة cost recover والتى تقضى بتحصيل الحكومة رسوما مقابل الخدمات التى تقدمها ، ويعنى ذلك ارتفاع تكاليف التعليم والصحة والحرمان المتزايد لكثير من الاسر. ونعرض فيما يلى لآثار سياسة خفض الأنفاق العام على إشباع الحاجات الاساسية – غذاء ، تعليم ،صحة – للأسرة الريفية على النحو التالى:

١- آثار سياسة خفض الأنفاق العام على السلع الغذائية للأسرة الريفية

يؤدى خفض والغاء دعم الحكومة لأسعار السلع الغذائية الى خفض الدخول الحقيقية ويزيد من تكاليف المعيشة للاسرة المصرية، والريفية خصوصا، وذوى الدخول المحدودة، وشرائح متزايدة من الطبقة الوسطى، ويترتب على ذلك بالضرورة أن يعيد هؤلاء ترتيب اولويات أنفاقهم لصالح السلع الاساسية الأكثر ضرورة لإشباع الحاجات الأشد إلحاحا؛ يأتى فى مقدمتها السلع الغذائية ، فوفقا لبيانات حديثة أزداد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لجميع البنود فى الحضر والريف بزيادة قدرها٣٧١ ونحو ٣٥٥ فيهما على التوالى، وازداد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين للأغذية والمشروبات والسجائر بنسب عالية فى الحضر والريف، وبالتالى شهدت الفترة بعد تطبيق قرارات الاصلاح الاقتصادى الاخيرة ؛ أعلى متوسط للزيادة فى الارقام القياسية لأسعار المستهلكين(الرقم العام لنفقة المعيشة والرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والرقم القياسى للأنفاق على الخدمات الطبية) فى كل من الريف والحضر على السواء وفيها تجاوز المتوسط السنوى للزيادة فى الارقام القياسية المشار اليها المتوسط السنوى للزيادة فى كل من متوسط أجر المشتغل ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الأجمالى . وهو مايعنى ارتفاع نفقة المعيشة وانخفاض متوسط سنوى المعيشة وأزدياد حدة الفقر وأتساع نطاق انتشاره،[٤١] وبالتالى زادت نسبة الفقر فى الريف عن مثيلاتها فى الحضر والأقاليم بدرجات كبيرة نتيجة لارتفاع الاسعار كما تتجه فرص اشباع الحاجات الاساسية من غير الغذاء الى الانحسار ، حيث أوضحت احدى الدراسات أن نسبة انفاق الاسرة الريفية الفقيرة على الغذاء ٦١٪ مقابل ٥٤٪ لغير

الفقراء، وترى دراسة أخرى ان الاسرة الفقيرة تنفق ٦٣٪ من الدخل على الطعام، و١٣٪ على التعليم و١٠٪ على الصحة[٤٢] كما انخفض متوسط أنفاق الفرد على الغذاء فى الريف مقارنا بالحضر (٩٦٦ مقابل ١٩٠٠ فى الحضر فى السنة) أما الاسرة غير الفقيرة فتخصص نسبة أقل للانفاق على الغذاء ٤٥٪ فى الحضر مقابل ٥٤٪ فى الريف [٤٣] وتركز فرص العمل المتاحة فى الريف فى قطاعات محددة على العكس من تنوع الفرص فى الحضر والاقاليم. لذلك سجلت معدلات الفقر ٤٩٪ فى الريف مقارنة ب٢٧٪ فى الحضر فى محافظات الوجه القبلى ونتيجة لقصور معدل النمو للانتاج القومى الزراعى عن ملاحقة نمو الاستهلاك ؛ ازدادت الفجوة وخاصة فى الحبوب والزيوت النباتية ،السكر، الالبان، اللحوم، ولكن مع ازدياد الفقروالفقراء وغياب الوعى التغذوى ؛ ثمة مشاكل صحية يتعرض لها الفقراء بسبب ضيق ذات اليد. مما أفرز أجيالا تعانى من الهزال ونقص الطول و الانيميا ونقص الوزن، وتوضح المؤشرات أن الطفل المصرى يعانى من سوء التغذية فى مرحلة قبل سن المدرسة وان الانسان المصرى يعانى من نمط غذائى غير متوازن ، وقد زاد الامر سوءا تراجع دور الدولة على مواصلة سياسة الطعام الرخيص، وأن الدعم المخصص للسلع والخدمات لا يصل لمستحقيه[٤٤]

٢- آثار خفض الأنفاق العام على الغذاء فى حالات الدراسة

أوضحت الدراسة الميدانية ان نمط الغذاء بقرية الد راسة قد تأثر بخفض الأنفاق على السلع الغذائية الاساسية ؛ حيث تبين من المقابلات مع المبحوثين من أرباب الاسر؛ إنخفاض مستوى التغذية بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية الثلاثة (الغنية- الوسطى – الفقيرة) فعلى سبيل المثال أنخفض مستوى التغذية وتحديدا متوسط أستهلاك الفرد من اللحوم فى الاسرة الغنية الى ٢٢,٦٠٠ كجم/ سنه بعد أن كان ٣٦,٧٣٠ كجم/سنه عام ١٩٩١[٤٥]، وأنخفض هذا المتوسط فى الاسرة المتوسطة الى ١٦,٢٠٠ كجم/ سنه بعد أن كان ٢٦,٢٠٠ كجم/سنه عام ١٩٩١ ، وتدنى هذا المتوسط أيضا فى الاسرة الفقيرة الى ٤,١٠٠ كجم/سنه بعد ان كان ٨,٣٠٠ كجم/سنة عام ١٩٩١ وهكذا فى متغيرات الاستهلاك الاخرى كما يتضح من الجدول التالى :

متوسط أستهلاك الفرد فى أسر حالات الدراسة بالكيلو جرام

١٩٩١ - ٢٠١٩

متغيرات الاستهلاك	الاسرة الغنية		الاسرة المتوسطة		الاسرة الفقيرة	
	عام١٩٩١	عام٢٠١٩	عام١٩٩١	عام٢٠١٩	عام١٩٩١	عام٢٠١٩
اللحوم	٣٦,٧	٢٢,٦	٢٦	٢٢	٨,٥	٤,٢
الاسماك	٣٠	١٤	٢٤	١٢	١٣	٩
الطيور	٤٨	٢٤	٤٨	١٨	٢٨	٢٢
البيض	٢٨٨	١٨٠	٢٤٠	١١٥	٦٠	٣٢
الفاكهة	٦٧	٣٨	٧٦	٤٦	٢٨	١٦
الالبان	٧٢	٣٢	٧٤	٣٨	٥٤	٢٢

الجدول محسوب بمعرفة الباحث

كما أوضحت الدراسة أن الاسر الفقيرة فقرا مدقعا قد توقفت عن شراء كل أنواع البقوليات من عدس وفول .....الخ لإرتفاع أسعارها، كما توقفت أيضا عن أستهلاك اللحوم والاسماك والدواجن والفواكه. كما توضح نتائج الدراسة التدنى فى مستوى تغذية الفرد فى الاسرة الفقيرة مقارنة بالاسرة الغنية والمتوسطة وخصوصا أغذية البناء المتمثلة

فى اللحوم والاسماك والطيور والالبان والبيض والتى تعتبر من المصادر الاساسية للبروتين. فالفقراء بذلك لايحصلون على القدر الكافى من السعرات الحرارية والبروتين رغم أنهم اكثر الجماعات التى تبذل مجهودا عضليا، ويؤكد ماسبق الحالة الاولى من الطبقة الفقيرة حيث تقول " مبندخلش اللحمة الا فى المناسبات عشان الايد فاضية "، وتقول الحالة الثانية " احنا عايشين على العيش والفول والبادنجان فى التلات طقات، واللحمه انسينا شكلها" ، وتقول الحالة الثالثة " احنا بنشوف اللحمة من الضحية للضحية بتتوزع من اهل الخير وجيرانا اللى بيفدو" كما تعلق الحالة الاولى من الطبقة الوسطى (ا ح ت) بقوله " غلاء الاسعار الأخير محصلش قبل كده والحياة أصبحت صعبة على الغنى والفقير، يعنى انا موظف وعندى حيازة ومرتبى مع دخلى من الزراعة لايكفى مصاريف الاسرة من الاكل والشرب والعلاج والتعليم والدروس الخصوصية " وأما الحالة الثانية (م ع ا) من الطبقة الوسطى وهو حائز لثلاثة فدادين يقول " كيلو اللحم زاد من ٦٠ جنيه الى ١٢٠ جنيه، كيلو الفول اللى هو اكل الفقير بقى ب٣٠ جنيه، العدس بقى ب٣٠ ، والسكر بقى بعشره جنيه، طن السماد الحكومه رفعت سعره ل ٣٥٠٠ جنيه بعد أن كان ب٥٠٠ جنيه، واصبح المزارع لا يحصل على شئ من انتاج الارض كله رايح على زراعتها ولايتبقى شئ لنا ، واصبحنا حائزين ارض لكن فقراء" وترى الحالة الثالثة من الطبقة الوسطى (أ م ب) يقول " أى أسرة حاليا لكى تعيش عايزه دخل شهرى ٥٠٠٠ جنيه وده للحاجات الضرورية فقط لان كل حاجة زاد سعرها إلا الانسان اصبح لايساوى شئ " أما الحالة الاولى من الطبقة الغنية (أ ح ا) حائز ل٧ أفدنة " ارتفاع الاسعار كان تأثيره أشد على فى مصاريف الزراعة لان كل مستلزمات الزراعة ارتفعت من سماد الى تقاوى حيث زاد طن السماد أضعاف سعره ، وزاد قيراط التقاوى ل ١٥٠٠ وزادت أجور الجرارات سواء فى الحرث وتجهيز الارض للزراعة أوشحن المحصول اللى وصل سعر شحن الطن للمصنع ل٨٠ بسبب ارتفاع السولار، وا جر العامل وصل ٤٠جنيه، والفدان بيكلف ٨٠ عامل واصبحت زراعة القصب غير مربحه ، والحياة اصبحت مرهقة على الناس بسبب الغلاء الفاحش خاصة الفقراء"

توضح نتائج المقابلات أن تأثير القرارات الاصلاحية كان على كل الفئات الاجتماعية المختلفة سواء الفقيرة أو الغنية؛ فالافراد فى شرائح الانفاق الدنيا تناقص إنفاقهم بسرعة أقل من الافراد فى شرائح الأنفاق العليا ولذلك تتقارب مستويات الأنفاق بين الشرائح المختلفة. وليس معنى ذلك أن الفقراء قد أصبحوا فى وضع أفضل. فقد انخفض إنفاقهم الحقيقى وهو الأنفاق الذى كان لا يفى أو يفى بالكاد احتياجاتهم الأساسية. وأصبح وضعهم المطلق أكثر سوءا. وفى الطرف الاخر نجد أن الميسورين قد انخفض إنفاقهم أيضا ولكنهم لايعانون كما يعانى الفقراء لانه حتى مع انخفاض انفاقهم لايزالون يتمتعون بما يفوق احتياجاتهم الاساسية. وتصبح الأسر الفقيرة أكثر تعرضا للوقوع فى دائرة الفقر لانخفاض دخلها وخاصة اذا كان يعمل أفراد الأسرة اعمالا موسمية – فقراء قرية الدراسة – أو لايكون لهم تأمين أجتماعى أو صحى ..الخ

٣- آثار خفض الأنفاق العام على التعليم فى حالات الدراسة

ينطوى تطبيق سياسات خفض الانفاق العام كواحدة من سياسات الاصلاح الاقتصادى، على الغاء دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية، وقد تبين من دراسة للبنك الدولى عن تخفيف الفقر أثناء تجربة الاصلاح الاولى فى مصر فى التسعينات، إن إجمالى الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية تناقص من ٥,٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٤ /٨٥ الى ٤٪ من الناتج المحلى عام ١٩٩٠. ووفقا لهذه الدراسة كان أثر هذا

التخفيض أخف وطاة فى حالة التعليم والتعليم العالى بالمقارنة بوزارتى الصحة والشئون الاجتماعية. ومع ذلك ترتب عليه أرتفاع فى تكلفة التعليم الى مستوى تعجز دخول الاسر الفقيرة عن تحمله مما دفع هذه الأسر الى عدم الاستمرار فى تعليم ابنائها فازدادت نسب التسرب فى المناطق الفقيرة كنتيجة مباشرة لذلك (٤٦) وتوضح البيانات الخاصة بقرية الدراسة ارتفاع نسبة الامية فى التعدادات الرسمية وخاصة بين الاناث ؛ والسبب هو تدنى الاوضاع الاقتصادية وتؤكد المقابلات مع حالات الدراسة ذلك فتقول الحالة الاولى عن تاريخ التعليم فى أسرته " من الطبقة الفقيرة " انا دخلت التعليم لغاية ثانيه تجارة وطلعت لان ظروف الاسرة كانت تعبانه وكنت اشتغل باليوميه" وتقول حالة أخرى " خرجت من المدرسة من سادسة ابتدائى لان ظروف المعيشة بتاعة الوالد كانت تعبانة " فالظروف الاقتصادية كانت وراء عدم تعليم الاجداد والاباء فى الماضى فيقول أحد أفراد الاسرة ٧٠ سنه فى الحالة الاولى من الطبقة الوسطى "المدارس زمان كانت للاغنياء فقط والميسور والقادر هو الى يقدر يتعلم خارج القرية، وغير القادر لم يستطع" أما عن اثر تطبيق سياسة استعادة تكلفة خدمة التعليم على عدم حصول سكان القرية بفئاتها المختلفة على تعليم جيد ؛ فقد أوضحت الدراسة الميدانية من خلال المناقشة الجماعية مع قيادات القرية؛ أن ثمة مشكلات تواجه سكان القرية فى تعليم ابنائهم منها مايلى:

١- أرتفاع الرسوم المدرسية ٢- الدروس الخصوصية ٣- عدم كفاءة المدرسين
٤- غلاء المعيشة ٥- عدم القدرة على شراء الملابس المدرسية ومستلزماتها
٦- تشغيل الابناء فى الزراعة لزيادة دخل الاسرة

وأوضحت المناقشة الجماعية أيضا أنه من المشكلات التى تواجه العملية التعليمية بقرية الدراسة سوء التغذية التى تفقد التلاميذ القدرة على الفهم والتركيز؛ إضافة الى ظروف السكن السيئ عديم التهوية فقير الامكانات؛ كما أوضحت أيضا أن الوضع الاقتصادى المتردى لدى أسر كثيرة بالقرية والقرى المجاورة ، وخاصة فى الفترة الاخيرة جعلها لم تستطيع سداد رسوم العام الماضى حيث يفوق عددهم عن ٢٠٠ أسرة ؛ مما دفع بعضهم للالتحاق بالتعليم الازهرى لإنه بدون رسوم.

ويؤكد ماسبق ما أدلى به المبحوثون من حالات الدراسة (ا ع ع) عامل أجرى " الحالة المادية تعبانة والتعليم مش جايب تعبه واللى اتعلموا وخدوا دبلومات بيشتغلوا معنا اجريه، فيشتغلوا يجيبوا مصاريفهم أحسن" ، وتقول حالة اخرى "احنا غلابه ودخلنا مش مكفى الاكل عيش حاف، هنصرف على التعليم من فين " و تقول حالة ثالثة " الحياة بقت صعبه والاسعار نار واللى فى ايده فلوس بياكل بيها " وتقول حالة من الطبقة الوسطى " الناس بتسحب اولادها من المدرسة علشان مش قادرة تدفع رسوم الدراسة واللى عنده تلات واربع عيال هيجيب من فين الف جنيه علشان يدفع ويشترى طلبات وملابس واحذية، فبيشغلهم يجيبوا دخل للاسرة "

فتعتبر كل هذه المشكلات التعليمية حصادا لسياسة "تحرير" الخدمات فى سياق "تحرير" الاقتصاد المصرى كله، فهى محصلة لإرتفاع أسعار الخدمات، ومن بينها التعليم من جانب وزيادة بطالة المتعلمين لتوقف الحكومة عن تعيينهم، وضعف القطاع الخاص فى خلق فرص عمل ، وتدهور الاوضاع الاقتصادية للفئات الهشة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى؛ ماأدى بها الى تشغيل أطفالهم بدلا من تعليمهم ، ففى الحالة الاولى عزوة اقتصادية للاسرة تساعد فى المعيشة ، وفى الحالة التانية عبئا على نفقات الاسرة (٤٧) واثر ذلك على أرتفاع نسبة الاطفال خارج التعليم الاساسى الى ١٠% من أجمالى الاطفال

فى سن التعليم الاساسى ، وارتفاع نسبة التىسرب فى الريف الى ٤٥,٦% منها ٣٢,٦% من الفقراء ، وتزايد التفاوت فى فرص التمكين من التعليم .

٤- آثار خفض الأ نفاق الحكومى على فرص العلاج فى حالات الدراسة

كانت آثار خفض الأنفاق العام على الصحة أشد منها فى حالة التعليم، إذ تعانى الخدمات الصحية من قلة الموارد المادية و البشرية، فنجد أن نصيب الخدمات الصحية من النفقات العامة متدنيا ٥,٣٧٪ لعام ٢٠١٥ وبالرغم من تدنى نسبة الخدمات الصحية للانفاق العام فأن الجزء الاكبر يخصص للاجور و ليس للخدمات وتحولت الخدمات الصحية المجانية الى خدمات بمقابل مباشر – أجر محدد – أو غير مباشر من خلال شراء الادوية من خارج المستشفيات ... الخ وبالتالى تدنت الحالة الصحية نتيجة ارتفاع اسعار الدواء، والمدخلات المستوردة بسبب "تعويم الجنيه"، إضافة الى عدم العدالة فى توزيع المؤسسات الصحية على مستوى الاقاليم، والانخفاض الفعلى لنسبة التغطية الصحية، فنسبة الاطفال الذين يتلقون رعاية صحية أقل من خمس سنوات لاتزيد عن ٦٥٪، ونسبة حالات الولادة التى تمت فى حضور اطباء أو ممرضات تبلغ الثلث، والنساء اللاتى يلدن فى مؤسسات صحية تصل نسبتهن الى الخمس فقط[٤٨] وأوضحت الدراسة الميدانية من خلال المناقشة الجماعية ان اغلب سكان القرية يذهب للعلاج فى عيادات خاصة ، وقليل منهم يذهب للوحدة الصحية، فتقول احدى الحالات " أصبح العلاج فى عيادة مثل الوحدة الاثنين بنفس التكلفة، والوحدة لايتوفر بها تخصصات، ولا ادوية" كما أشار حالتان أحدهما من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والاخرى من الطبقة الفقيرة بقولهما لولا تدهور مستوى الخدمة فى الوحدة الصحية – الدكتور بيكشف من غير سماعه، وشراء العلاج من الصيدلية – مكناش ذهبنا لعيادات خاصة " وتقول حالة اخرى (م أ أ) " كان زمان اروح الوحدة اكشف بجنيه واحد، والعلاج مجانى ، ولكن حاليا الدنيا تغيرت الناس بتقول عشان الدولار زاد والدنيا غير الاول ، الكشف بعشرين جنيه والعلاج على حسابك، مش عارفين نلاحقوا غلاء الاكل والشرب والا مصاريف التعليم والا العلاج ربنا يرحمنا "وتقول زوجة من الاسر الفقيرة" زوجى أرزقى على باب الله تبقى نكبة علينا لما يمرض تتوقف حياتنا الى ان يشفى ويعود للعمل" فتؤكد كلمات هذه الزوجه؛ ان المرض فى الاسرة الفقيرة وخاصة لعائلها أو الذى يكسب قوت الاسرة يزيد من الفقر، ويبدو أن الأنفاق على الصحة هو أقوى عائق يحول بين الاسرة الفقيرة وبين القدرة على البقاء.

وأكدت المناقشة الجماعية مع المجموعة النقاشية بقرية الدراسة وعدد من افراد أسر حالات الدراسة ذلك؛ حيث أن احوال الاسرة الفقيرة تصبح أكثر تدهورا حين يصاب بالمرض من يكسب قوت الاسرة او احد افرادها العاملين ، حيث تفقد الاسرة على الفور الدخل الناتج من العمل . فالمريض يحتاج رعاية، فإما أن يظل المريض دون علاج، أو أن تؤدى تكاليف العلاج – فى ضوء سياسة إستعادة تكلفة الخدمة الطبية – الى فقر الاسرة؛ فالاصول تباع والديون تتراكم. وتبدأ الأمور فى التدهور من سيئ الى أسوأ ولاتعود الحياة الى وضعها الطبيعى . ويصبح الغذاء نادر ويتعرض الأطفال فى الاسرة لسوء التغذية ، ويتم سحبهم من المدارس ودفعهم الى العمل كاطفال أجراء .

أما حالة الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى وهو مدرس ولديه حيازة ملك ثلاثة أفدنة يقول معقباعلى أوضاع الصحة والعلاج فى القرية فيقول " ليس مسموحا للناس أن تمرض بعد اليوم لأنه يجب عليهم أن يدفعوا ثمن العلاج من أين يدفعوا ؟"

ويرجع عدم القدرة على دفع تكلفة العلاالأن الاسرة عند المستويات المنخفضة من الدخل تفضل إشباع حاجتها الغذائية على حساب حالتها الصحية؛ خاصة إذا اتجهت أسعار الغذاء والسلع الأساسية الى الارتفاع، وهو مايؤدى الى تدهور الاوضاع الصحية فى مصر والريف خصوصا . ومحصلة ذلك معاناة أطفال كثر من الريف من قصر القامة وإصابة اكثر من ٥٢٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية فى الريف ايضا بالانيميا(٤٩)

فخفض الأنفاق الحكومى على الخدمات الصحية أثر فى فرص العلاج لسكان قرية الدراسة وخاصة الطبقة الوسطى والفقيرة فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية بدليل أنخفاض الطاقة الاستيعابية لآسرة المستشفيات الحكومية، وأنخفاض معدل البنية الاساسية للرعاية الصحية الاولية فى الريف والحضر، وقد أدى كل هذا الى تفضيل الخدمات العلاجية على الوقائية ومكافحة الأمراض المتوطنة .

أما فيما يتعلق بالطبقة الغنية فيبدو أن تأثير استعادة التكلفة عليها كان محدودا حيث تبين من المقابلات الميدانية مع أسرها ذلك، فبسؤال رب الاسرة عن مكان علاج اسرته فكان عيادات خاصة فى القاهرة أو اسيوط فيقول (ي ش ع) " انا لو حد تعب أو عملية او علاج اسافر به الى القاهرة أفضل من الاطباء المبتدئين اللى فى ارمنت او الاقصر" وتقول الحالة الثانية (ع م أ) " عندنا هنا مفيش دكاترة متخصصين وشطار ولو رحت لهم هضيع الوقت من غير فايدة وممكن يشخص غلط ويزود المشكلة" وتقول الحالة الثالثة "(م ح س) " انا بروح اتعالج فى القاهرة واغير جو وارجع ووفر الفلوس اللى كنت هصرفها هنا "

رابعا: الأمراض المنتشرة فى قرية الدراسة

أوضحت البيانات الميدانية أنتشار بعض الأمراض المزمنة بقرية الدراسة أهمها أمراض القلب والكبد الوبائى والفشل الكلوى وأمراض الصدر وأمراض الضغط والسكروالصرع والسرطان .

وتواجه غالبية الأسر خاصة فى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة مشكلة عدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج والتحاليل، وتدهور الخدمة بالوحدة الصحية وعدم توافر الاطباء والادوية وأرتفاع أسعارها. وتواجه الاسر فى قرية وعينة الدراسة هذه المشكلات فتقول الحالة الاولى " عندما يمرض احد فى الاسرة نستلف من الاهل والاقارب" وتقول الحالة الثانية " لما يكون فى حد تعبان فى البيت أهل الخير بيساعدونا" وتقول الحالة الثالثة " لمايكون فى حد محتاج يروح لدكتور بنبيع أى حاجة فى البيت "

خامسا: مبادرة ١٠٠ مليون صحة خطوة على الطريق لتصحيح الاوضاع الصحية

هى مبادرة رئاسية للكشف عن فيروس سى والأمراض غير السارية ؛ أشادت بها المنظمات الدولية ، وتم تنفيذها من خلال ثلاث مراحل متتالية، وأستمرت على مدار ٧ أشهر، بداية من أكتوبر ٢٠١٨ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٩ على مستوى جميع المحافظات، ويؤكد تصريح وزيرة الصحة ماأسفرت عنه البيانات الميدانية ؛ بأنتشار الامراض غير السارية كالضغط والسمنة والسكرى"، وتصرح الوزيرة(**) أن ٨٤% من أسباب الوفاة فى مصر سببها هذه الامراض ". وعكس نجاح هذه المبادرة اهتمام الدولة بملف الرعاية الصحية بهدف أعلان مصر خالية من فيرس س بحلول عام ٢٠٢٠ ، وخفض معدل الوفيات الذى يصل الى ٧٠ % من الوفيات السنوية ، وأيضا بهدف الكشف عن الامراض غيرالسارية لأكثر من ٥٠ مليون مواطن مصرى للحد من حدوث مضاعفات مستقبلية للمصابين بتلك الأمراض، وأستهدفت الحملة المصريين المقيمين بمصر أكبر من ١٨عاما

من الجنسين بجميع المحافظات، كما أستهدفت الحملة فى نهايتها الاجانب والافارقة واللاجئين (٥٠)

- **أهم النتائج**

١- كان حصاد التجربة الاولى للأصلاح فى مصر ارتفاع نسبة الفقراء ، وتدهور أحوال الشرائح غير الفقيرة وانضمامها الى صفوف الفقراء.

٢ – أحدث تحرير سعر الصرف والقفزة الهائلة للدولار صدمة كبيرة فى الاسواق المصرية، وقفزت أسعار كثير من السلع وانعكست على الأوضاع المعيشية لشرائح المجتمع المختلفة.

٣- من آثار الاصلاح تدهور الاحوال المعيشية من صحة وتعليم ونقل مواصلات، وظهور عدد من حالات الأنتحار نتيجة للضغوط الاقتصادية.

٤- من الاثار الاقتصادية للقرارات الاقتصادية الاخيرة؛ أرتفاع معدلات البطالة، وأرتفاع معدلات الفقر، وظهور مشكلات اجتماعية جديدة، وأرتفاع معدلات الطلاق، وتزايد حدة التفاوت الطبقى وتآكل الطبقة الوسطى.

٥- أوضحت الدراسة الميدانية تأثر نمط الغذاء نتيجة خفض الانفاق على السلع الغذائية، حيث أنخفض مستوى التغذية بين المستويات الاقتصادية وخاصة الوسطى والفقيرة.

٦- أوضحت الدراسة الميدانية ان الاسر الفقيرة توقفت عن شراء كل انواع البقوليات واللحوم والدواجن والفاكهة لإرتفاع أسعارها.

٧- أثر تطبيق سياسة استعادة تكلفة الخدمة على عدم قدرة حالات الدراسة على الحصول على تعليم جيد، ويعانوا ارتفاع الرسوم وغلاء الاسعار ومستلزمات المدارس.

٨- كان أثر خفض الانفاق على الصحة اشد فى حالة التعليم، وتحولت الخدمات الصحية المجانية الى خدمات بمقابل مباشر- اجر محدد- او غير مباشر من خلال شراء الادوية من خارج المستشفيات والوحدات الصحية

Abstract

The social effects of economic reform A case study in an Egyptian village

By Mahmoud Zaki Gaber

The current study aims to monitor how the economic reform policy adopted by the Egyptian government has affected the conditions of social groups in the Egyptian village, and the extent to which their basic needs of food, education and health are satisfied.

المراجع والهوامش

* يزعم صندوق النقد الدولى أن من بين مهامه واهدافه مساعدة الدول النامية، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، على صياغة مناهج تفضى الى تنمية مستدامة ورخاء متزايد . والحقيقة إن الصندوق يقدم هذه المساعدات منذ ٤٠ عاما ، وفى بعض البلدان للمرة الثانية والثالثة، ولكن بلا أي زيادة فى النمو أو الرخاء فى الدول التى لجأت اليه بأعتباره الملاذ الاخير للتزود بالسيولة ، إن العكس هو الصحيح؛ فمديونية هذه الدول تزداد تفاقما من يوم الى آخر، والفقر تتسع دائرته بلا أنقطاع .

١- جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الكتاب ٥٤، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٩٧ – ٢٩٩.

٢- هدى صبحى مصطفى، الفقر والفوارق الداخلية فى مصر، ندوة الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .

٣- ابراهيم العيسوى، هموم اقتصادية مصرية، دار ميريت للنشر والمعلومات، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٩ .

٤- المصدر السابق، ص ٢٦٠ .

٥- ابراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٢٦٠ .

٦- رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية، المجلد ٣ ، العدد ٢٦ ، فبراير ١٩٩٥ ، ص ١ .

٧- جلال معوض، الاصلاح الاقتصادى فى مصر، الآثار الاجتماعية والسياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٦ .

٨- محمد سمير مصطفى، ندوة الأبعاد الاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر، معهد التخطيط القومى فى ٢٩ أكتوبر، ١٩٩٤ ، ص ١١.

٩- المصدر نفسه، ص ١١ .

١٠- جلال معوض، الاصلاح الاقتصادى فى مصر، مصدر سابق، ص ٧ .

١١- المصدر نفسه، ص ٧ .

١٢- حسنين كشك ، ملح الارض، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مواجهتها لدي فقراء الفلاحين ، دراسة ميدانية فى قرى بمحافظتى المنيا واسيوط ،مكتب الخدمات الانسانية، مطرانية الا قباط بالمنيا ،الطبعة الاولى ٢٠١٤ ،ص ٨٨

١٣- إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما ،المكتبة الاكاديمية، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٣٠- ٣٣٧

١٤- معهد بحوث سياسات الغذاء بالبنك الدولى ، " تأثير برنام الاصلاح الاقتصادى فى مصر على الامن الغذائى ، بمشاركة وزارة الزراعة ومعهد التخطيط القومى ، الاهرام ١٠/١٤ / ١٩٩٤، ص٤

١٥- جلال معوض ،الاصلاح الاقتصادى فى مصر : الاصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية ،مرجع سابق، ص٨ .

١٦- المرجع السابق ص ص٨-٩

١٧- إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما ، مرجع سابق ، ص٣٣

١٨- إبراهيم العيسوى ، هموم أقتصادية مصرية ، مرجع سابق،،ص٢٦٠

١٩- مصراوى ، الأثنين ١٦ ، ابريل، ٢٠١٨ ، تاريخ الدخول ٧ أكتوبر

٢٠- مصطفى عيد ، ماأسعار الفائدة ؟ ومتى يحركها البنك المركزى ، وكيف تؤثر فى ا الاقتصاد، مصراوى ، الاثنين ١٦ ابريل ، ٢٠١٨ ، تاريخ الدخول ٨ أكتوبر
21- World Economic Forum ، The & Tourism Travel
٢٢ – نادية حليم، التحولات الديموغرافية والسياسات السكانية، رؤية تحليلية،" المؤتمر السنوى السابع عشر ، المسح الأجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، قراءة مستقبلية خلال الفترة ١٦- ١٨ فبراير ٢٠١٥ ، المركز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠١٥،،ص٤٣٩.
٢٣- ياسين صبحا، توظيف الشباب فى مصر وتونس مقرنة بالاردن والمغرب بعد ثلاث سنوات من الصحوة العربية، البنك الدولى، ابريل ٢٠١٤ .
٢٤- االجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، خصائص الاسرالفقيرة ،
٢٥- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، مصر فى أرقام ٢٠١٥ ، القاهرة، ص ص٤٠-٤١
٢٦- الجهاز المركزى للتعبية والاحصاء، مصر فى ارقام ٢٠١٨ ، القاهرة ، ص ١٧
٢٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٤ ،القاهرة ، ص١١
٢٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق ،٢٠١٠- ٢٠١١،ص٥
٢٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء و البنك المركزى المصرى ، التحليل الشهرى للتضخم ، معدل التضخم العام، ديسمبر ٢٠١٧ ص١.
٣٠ – ياسر خليل ، لماذا تزايدت حالات الانتحار فى مصر أخيرا ؟، جريدة النهار ٤ يوليو ٢٠١٨، ص٣
٣١- أحمد يحيى، لماذا الإقدام على الانتحار؟ المصرى اليوم ، ١٣ سبتمبر ٢٠١٥ ، ص٥
٣٢- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق ، ٢٠١٧، ص ١٩
٣٣- مصطفى هشام ،ارتفاع الطلاق وانخفاض الزواج فى مصر ...هذه هى الاسباب، ٢٠١٨ موقع الحرة ، تاريخ الدخول ١٠ أكتوبر ٢٠١٨
٣٤- هبة حسام ، ٢٩%أرتفاعا فى معدلات الطلاق ، و٤٤% تراجعا فى معدلات الزواج خلال ديسمبر ٢٠١٧ ، اليوم السابع ، ٢٦ ابريل ٢٠١٨ ، تاريخ الدخول ١٠ اكتوبر ٢٠١٨ .
٣٥- المصدر السابق
٣٦- عمرو حمزاوى مصر بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، المؤشرات الاقتصادية ، جريدة الشروق ، ٥ سبتمبر ٢٠١٠ ، تاريخ الدخول ٩ اكتوبر ،٢٠١٨ .
٣٧- أبتسام الجعفراوى ، التنمية والعدالة الاجتماعية : نحو أقتصاد تضامنى جديد ، مؤتمر المسح الاجتماعى ،مصدر سابق ،ص٣٤٤
٣٨- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ،بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٤
٣٩- المصدر السابق
٤٠ – إبراهيم العيسوى ، الأقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية، ص ص ٣٣٠- ٣٣٧
٤١- أحمد حسن إبراهيم ، سياسات التكيف الهيكلى والتنمية البشرية فى مصر ، جامعة القاهرة قسم الاجتماع ،١٩٩٦ ، ص ص ٥٧- ٦٠
٤٢- هبة نصار ، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى ، مركز الدراسات والبحوث ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢
٤٣ – معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ص٣٨
٤٤- عزيزة عبد الرازق ، الاستثمار الاجتماعى وسياسة التكيف الهيكلى فى مصر ، ندوة التكيف الهيكلى ، مصدر سابق، ص ص، ١٦٠ -١٦٦
٤٥- محمود جابر ، بعض الحاجات الاساسية للعمال الزراعيين فى قرى مصرية :دراسة ميدانية، مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ ابريل ، ١٩٩٤ ،القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص٥٢٨-٥٣٠ .
٤٦- أحمد حسن إبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٥٣
٤٧- حسنين كشك، ملح الارض ،المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مواجهتها لدى فقراء الريف، دراسة ميدانية فى اربع قرى بالمنيا واسيوط، مكتب الخدمات الانسانية بالمنيا، طبعة اولى ،٢٠١٤ ، ص ٨٥
٤٨ – عزيزة عبد الرازق ، مرجع سابق ص١٦٤
٤٩- حسنين كشك ، عمال الزراعة فى مصر ، المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة ،ص ٨٣
(**)- تصريح وزيرة الصحة لموقع حملة ١٠٠ مليون صحة فى ٨/٢٣ /٢٠١٨
٥٠ – بوابة أخبار اليوم ، ٢٤ / ابريل / ٢٠١٩